



مشروع إطار عمل المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي للتعاون في مجال الموارد الوراثية النباتية والحيوانية للأغذية والزراعة

REV 3(20/6/1)

الديباجة:

ان ورشة العمل حول تطوير بنوك الجينات الوطنية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي المنعقدة افتراضياً برئاسة دولة الإمارات العربية المتحدة في الفترة 5 - 6 يوليو 2020 بمشاركة 157 خبيراً وممثلاً عن الدول الأعضاء ومؤسسات منظمة التعاون الإسلامي والمنظمات الدولية ،

بناء على شعارها "تعزيز الأمن الغذائي داخل منظمة التعاون الإسلامي من خلال التنوع البيولوجي الزراعي"

عملاً بالتعاون مع الامانة العامة لمنظمة التعاون الإسلامي و اللجنة الدائمة للتعاون العلمي والتكنولوجي(كومستيك) ومجموعة البنك الإسلامي للتنمية والمركز الدولي للزراعة الملحية ومنظمة الأغذية والزراعة (الفاو) ،

و ادراكاً لمهمة المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي و بموجب نظامها الأساسي و بشكل خاص دعم النظم الغذائية المتطورة والمنافسة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي من خلال استكشاف الأساليب العلمية والإبداعية الحديثة للإنتاج الغذائي المستدام ،

وبعد استعراض مختلف القضايا المتعلقة بحماية الموارد الوراثية النباتية والحيوانية للأغذية والزراعة وخاصة وضع بنوك الجينات في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ،

وإذ تشدد على الضرورة الملحة لتحفيز ودعم وتنسيق الإجراءات الوطنية الرامية إلى حماية وحفظ وتقاسم الموارد الوراثية النباتية والحيوانية للأغذية والزراعة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ،

وإذ تؤكد على أهمية العمل المشترك نحو توفير المستلزمات والبذور والمحاصيل الزراعية المقاومة للآفات والمناخ من أجل تحفيز إنتاج الغذاء وكذلك الأمن الغذائي للدول المكتظة بالسكان في منظمة التعاون الإسلامي،

وإدراكاً منها للحاجة إلى معالجة و القضاء على سوء التغذية المتنامي المرتبط بالأغذية بين الفئات الضعيفة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي ،

وإذ تشدد على أن معالجة آثار تغير المناخ والاحتباس الحراري العالمي تتطلب اتخاذ إجراءات عاجلة بشأن حفظ وتقاسم الموارد الوراثية النباتية والحيوانية من أجل زيادة الأمن الغذائي وكذلك التنوع البيولوجي ،

وإذ تستذكر نصوص الردود المناسبة من قبل منظمة التعاون الإسلامي و المنظمة الاسلامية للامن الغذائي حول الآثار الوخيمة للكوفيد19 على الأمن الغذائي و حياة و معيشة سكان الدول الأعضاء ، ولا سيما الفئات الضعيفة منهم،

وإذ تلاحظ بقلق الغزو الدائم للآفات والجراد في بعض الدول الأعضاء فيها و آثاره الضارة على الإنتاج الزراعي ، مما يستدعي تطوير بذور ومحاصيل جديدة مقاومة للآفات ،

وإذ تعرب عن تقديرها للمشاركة الكبيرة للدول الأعضاء وممثلي منظمة التعاون الإسلامي والمنظمات الدولية الأخرى في ورشة عمل المنظمة الإسلامية للأمن الغذائي الافتراضية بشأن حفظ وتقاسم الموارد الوراثية النباتية والحيوانية للأغذية والزراعة ،

وبعد الاطلاع على التوصيات المختلفة للدول الأعضاء والمشاركين في ورشة العمل توصي بي ،

إطار العمل التالي:

I- العمل الوطني لحفظ وتقاسم الموارد الوراثية النباتية والحيوانية.

تختلف القدرة على حفظ الموارد الوراثية النباتية والحيوانية من قبل الدول الأعضاء اختلافاً كبيراً وتتطلب المزيد من الجهود الخارجية لتعبئة الموارد البشرية والمادية المطلوبة لتعزيز اكتساب هذه الموارد وحفظها وتقاسمها واستخدامها بصورة مستدامة على المستويين المحلي والوطن، ولهذا الغاية سيتم تكثيف التعاون داخل منظمة التعاون الإسلامي بين المؤسسات ذات الصلة في الدول الأعضاء ، من خلال التبادل المنتظم للبحوث وتقاسم المعرفة فيما بينها، ويتم تشجيع الدول الأعضاء ذات المعرفة المتقدمة في مجال الحصول على هذه الموارد الجينية والحفاظ عليها لاثبات التضامن من خلالها لدعم و مساعدة البلدان التي تفتقر الى زيادة مكتسباتها من الموارد الجينية مما يعزز العمل الاسلامي المشترك.

ويشمل تبادل الخبرات المنشودة لدعم الدول الأعضاء في تحديث تقاريرها الوطنية بشأن الموارد الوراثية النباتية والحيوانية بما في ذلك حملات التوعية الوطنية وتطوير البنية التحتية وإنشاء بوابات تكنولوجيا المعلومات ذات الصلة للموارد الوراثية النباتية والحيوانية.

ويجب أن تولي الدول الأعضاء أهمية للأنشطة والبرامج المذكورة أعلاه عند تقديمها المساعدة الفنية للدول، وبناء على ذلك فإن مؤسسات تمويل التنمية الوطنية والإقليمية ذات الصلة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي و المنظمة الاسلامية للامن الغذائي مدعوة لتقديم الدعم اللازم لهذه المشاريع والبرامج، بالإضافة إلى ذلك يجب تشجيع القطاع الخاص والمحسنين من أصحاب الثروات في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي و المنظمة الاسلامية للامن الغذائي على منح الأولوية لهذه البرامج من أجل تعزيز نظام غذائي قوي داخل منظمة التعاون الإسلامي.

II - استحداث وقف خاص بالبذور و الجينات

وفي ضوء التعميم القائم للمنتجات المالية الإسلامية والتمويل الاجتماعي الإسلامي والحاجة إلى وسائل إبداعية لتمويل مشاريع التطوير والبحوث ، فإن إنشاء صندوق الوقف كأموال هبات من قبل الاثرياء في الدول الأعضاء يمكن أن يكون مفيداً جداً، سيتم استخدام الوقف لدعم البحوث والتطوير لأصناف البذور والموارد الوراثية النباتية والحيوانية للأغذية والزراعة ، بما في ذلك تطوير البنية التحتية لحفظ البذور والموارد الوراثية وتقاسمها.

في هذا الصدد ، يجب تكثيف الجهود لتعزيز آليات الوقف مثل: الوقف الخاص كمبادرات الشيخ عبد اللطيف جميل المتمثلة في مجموعة المختبرات العلمية لغرض مكافحة الفقر ، والوقف المؤسسي مثل الوقف التابع لمركز البحوث للتاريخ الإسلامي والفنون والثقافة الإسلامية (أرسিকা) في اسطنبول بتركيا و الوقف التابع للبنك

الإسلامي للتنمية مثل صندوق الأوقاف للاستثمار العقاري وصندوق التضامن الإسلامي للتنمية أو الوقف التابع لمنظمة التعاون الإسلامي تحت رعاية صندوق التضامن الإسلامي و غيرها.

وبناءً على ذلك ، يجب أن تتفاعل المنظمة الإسلامية للامن الغذائي مع المؤسسات الخاصة والشركات ومنظمة التعاون الإسلامي ، مثل صندوق التضامن الإسلامي للتنمية و مجموعة البنك الاسلامي للتنمية والغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة والزراعة من أجل استحداث وقف خاص بالبذور و الجينات، وعلى نفس المنوال يلزم اتخاذ إجراءات وطنية ذات صلة في مجال توفير قطعة أرض وكذلك المشاركة الفعالة في حملات التوعية العامة للوقف.

وجدير بالذكر أنه قبل ظهور الدولة والحكومة الحديثة نجحت مؤسسة الوقف في تعزيز التعليم والتدريب والبحث في العالم الإسلامي، و يمكن الاستفادة من التمويل الاجتماعي الإسلامي التقليدي ألا و هو الوقف و الزكاة والصدقات بطريقة أكثر منهجية لتعزيز التنوع البيولوجي للأغذية والزراعة في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، و ذلك لعدم قدرة الحكومة في تلبية جميع الاحتياجات التمويلية للتنمية والأمن الغذائي.

III - إنشاء لجنة فنية

ويقترح إنشاء لجنة فنية بعضوية الدول الأعضاء والقطاع الخاص ومصارف الجينات الوطنية و المراكز البحثية من أجل تنفيذ توصيات ورشة العمل هذه وكذلك تعزيز العمل المشترك من قبل الدول الأعضاء في المنظمة الإسلامية للامن الغذائي، ويشمل أختصاص اللجنة من بين أمور أخرى الإشراف على تنفيذ اطار العمل والقضايا ذات الصلة بالتعاون مع المجلس التنفيذي وأمانة المنظمة الإسلامية للامن الغذائي.

IV- التحفيز على الانضمام إلى المعاهدات الدولية

تسعى المنظمة الإسلامية للامن الغذائي الى التعاون الوثيق مع المؤسسات الإقليمية والعالمية العاملة في مجال الأمن الغذائي، و ترغب في تشجيع الدول على اقامة نظام غذائي قوي من خلال الانضمام الى أطر قانونية و تنظيمية دولية في مجال اكتساب و الاحتفاظ و تقاسم الموارد الجينية، وتحقيقاً لهذه الغاية تولي المنظمة الإسلامية للامن الغذائي اهتماماً كبيراً في تعزيز الوعي للانضمام إلى مختلف المعاهدات العالمية بشأن التنوع البيولوجي والموارد الوراثية، ويشمل ذلك تنظيم دورات تدريبية أو حلقات دراسية تهدف إلى زيادة الوعي بأهداف المعاهدات الدولية الرئيسية مثل المعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة 2001 والاتحاد الدولي لحماية الأصناف النباتية الجديدة 2004 (UPOV) و غيرهما.

V- إنشاء مراكز التميز المتكاملة

يعتبر التدريب والبحث والتطوير من الأمور الحيوية للغاية لتعزيز العمل الشامل بشأن التنوع البيولوجي للأغذية والزراعة ذلك لأن عمليات جمع وتوثيق وحفظ وتجديد السلالات البرية والبذور المحلية وأقاربها البرية هي أعمال متخصصة تتطلب تدريباً مستمراً ومعرفة بالمعايير العالمية، وبناء على ذلك يمكن للبلدان ذات المستوى العالي نسبياً للمهارات المتخصصة في هذا المجال مشاركة خبراتها مع الدول الأعضاء الأخرى من خلال مراكز التميز الشبه الإقليمية، و المطلوب من الدول الأعضاء هذه أن ترعى ورش العمل الدورية لتعميق التعاون داخل منظمة التعاون الإسلامي في هذا المجال من خلال الاجتماعات العامة لمراكز التميز الإقليمية و الفرعية حول الموارد الوراثية النباتية و الحيوانية للأغذية والزراعة، وبناء على ذلك تسعى المنظمة الإسلامية للامن الغذائي لتشجيع المشاركة الفعالة بين مراكز التميز القائمة في هذا المجال. وفي هذا الصدد ، تشيد ورشة العمل بأنشطة دولة الإمارات العربية المتحدة بشأن حماية الموارد الوراثية النباتية والحيوانية وحمايتها ، وتدعو الدول الأعضاء الأخرى التي لا توجد لديها هذه النشاطات إلى تكثيف العمل الوطني في مجال جمع وحفظ وتبادل الموارد الوراثية النباتية والحيوانية من أجل المشاركة بنشاط في تنفيذ اطار العمل.

VI- تطوير البنية التحتية المادية

ترتكز جل أعمال كل من منظمة التعاون الإسلامي و المنظمة الاسلامية للامن الغذائي على دعم تطوير البنية التحتية على طول سلسلة القيمة الغذائية و التي أعطت الأولوية لتطوير البذور، وتحقيقا لهذه الغاية سيؤكد إطار التعاون على تطوير البنية التحتية الفعالة للموارد الجينية بما في ذلك مراكز الحفظ الميداني وإنشاء المختبرات والدراسات العلمية للأصول التقليدية للنباتات والأنواع الحيوانية وتحسين مكتسباتها من الموارد الوراثية الوطنية وغيرها.

VII- بناء القدرات التنظيمية والمؤسسية

بالإضافة إلى ما سبق يجب توسيع تبادل المعرفة لتمكين البلدان من تطوير وتحديث أطرها التنظيمية والمؤسسية الوطنية من خلال الجهود الإقليمية والتعاون مع المؤسسات الإقليمية مثل المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة (إيكاردا) و اللجنة الدائمة للتعاون العلمي والتكنولوجي (كومستيك) و المركز الدولي للزراعة الملحية (اكبا) و آخرين.

صدر في دبي في 6 يوليو 2020